



سيرا
SEERA



تقرير لجنة المراجعة
السنوي ٢٠١٩



تقرير لجنة المراجعة

إلى السادة المساهمين
مجموعة سيرا القابضة
الرياض - المملكة العربية السعودية

مقدمة

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال هو أحد المسؤوليات الرئيسية المنوطة بمجلس الإدارة (المجلس). وتتمثل أهداف لجنة المراجعة (اللجنة) في مساعدة المجلس في الوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يتعلق بوجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات للمجلس من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض المجموعة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

اجتمعت لجنة المراجعة خلال عام ٢٠١٩م عدد (٨) اجتماعات، تم من خلالها مناقشة القوائم المالية الأولية والسنوية وأعمال المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومراجعة الالتزام، وذلك في ضوء القوائم المالية والمعلومات المقدمة من الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي، وعليه قامت لجنة المراجعة بالأعمال التالية:

أولاً : القوائم المالية الأولية والسنوية

- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للمجموعة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي حولها والتوصية بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- إبداء الرأي الفني فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للمجموعة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للمجموعة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للمجموعة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في المجموعة أو مراجع الحسابات.
- دراسة التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة لها حسب طبيعة عملها وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ثانياً: المراجعة الداخلية

- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في المجموعة، من أجل التحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المنوطة بها.
- دراسة والاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها وإبلاغ مجلس الإدارة بالملاحظات الجوهرية.
- دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية في المجموعة.
- تفعيل آلية سياسة الإبلاغ للعاملين في المجموعة بهدف تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية.
- مراجعة الخطة السنوية للمراجعة الداخلية واعتمادها.
- التحقق من استقلال إدارة المراجعة الداخلية، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، بما يتناسب مع المعايير ذات العلاقة.

ثالثاً: المراجع الخارجي

- مراجعة خطة عمل المراجع الخارجي وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء ملاحظات حيال ذلك.
- التحقق من استقلال المراجع الخارجي وموضوعيته وعدالته، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- الإجابة عن استفسارات المراجع الخارجي للمجموعة.
- دراسة تقرير المراجع الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما أُتخذ بشأنها.

رابعاً: مراجعة الالتزام

- مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجربها المجموعة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم ملاحظات حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
- التحقق من التزام المجموعة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ المجموعة للإجراءات اللازمة بشأنها.

رأي لجنة المراجعة

اطلعت اللجنة خلال اجتماعاتها على التقارير الدورية للمراجعة الداخلية، كما اجتمعت مع المراجع الخارجي، واطلعت على التقارير الصادرة من قبله. وتابعت اللجنة بشكل دوري جهود الإدارة التنفيذية لضمان معالجة الملاحظات التي تم اكتشافها ووضع الضوابط الكفيلة التي تحد من تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية. واستناداً على ذلك، لم يتبين وجود ملاحظات جوهرية على نظام الرقابة الداخلية بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية علماً بأن أي نظام رقابة داخلية لا يمكن أن يقدم تأكيدات مطلقة بل يقدم تأكيدات معقولة عن مدى سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، كما لا يوجد تعارض بين توصيات وقرارات لجنة المراجعة مع مجلس الإدارة.

رئيس لجنة المراجعة
عبدالله بن عبدالرحمن العياضي